الفساد وتأثيره على تمويل التنمية المستدامة

كندة حتر
المستشارة الإقليمية منظمة الشفافية الدولية

المنتدى العربي للتنمية المستدامة – بيروت

2018

منظمة الشفافية الدولية

مؤشر مدركات الفساد 2017

الدول العربية

الترتيب	الدولة / المنطقة	الدرجة
21	الإمارات العربية المتحدة	71
29	قطر	63
57	المملكة العربية السعودية	49
59	الأردن	48
68	عُمان	44
74	تونس	42
81	المغرب	40
85	الكويت	39
103	البحرين	36
112	الجزائر	33
117	مصر	32
122	جيبوتي	31
143	لبنان	28
143	موريتانيا	28
148	جزر القمر	27
169	العراق	18
171	ليبيا	17
175	السودان	16
175	اليمن	16
178	سوريا	14
180	الصومال	9

مقياس الفساد العالمي GCB

فساد متنامٍ:
كم عدد الناس الذين يعتقدون أن الفساد قد ازداد؟

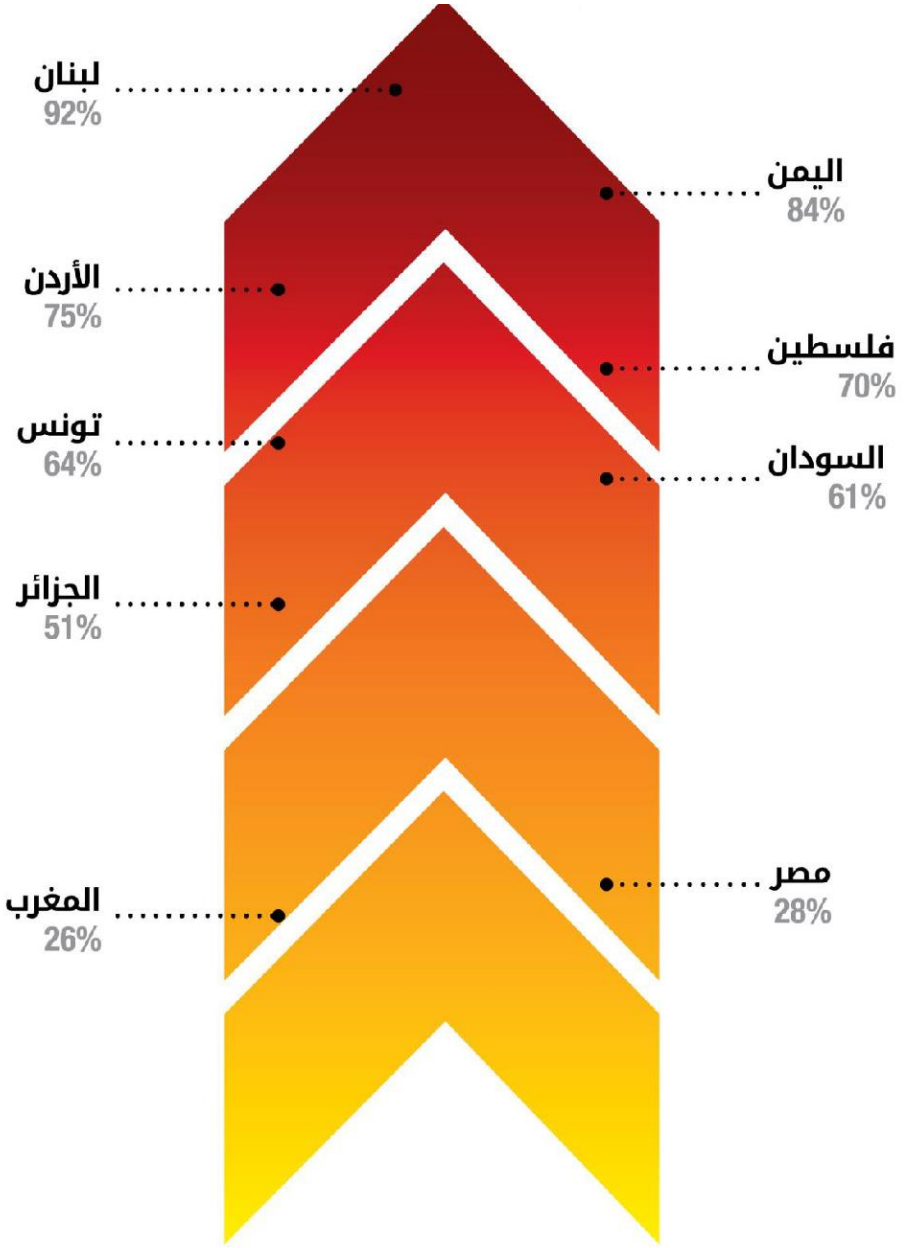

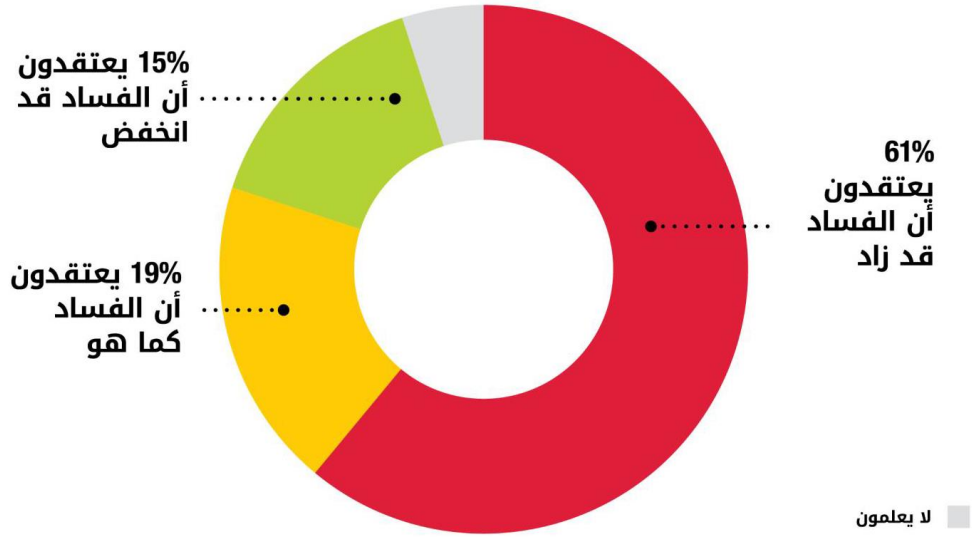

الهدف 16 وتحقيق التنمية المستدامة

16- 3 **تعزيز سيادة القانون** على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

16-4 الحد بقدر كبير **من التدفقات غير المشروعة للأموال** والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة

16-5 الحد بدرجة كبيرة من **الفساد والرشوة** بجميع أشكالهما

16-6 إنشاء **مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة** على جميع المستويات

16-7 ضمان اتخاذ القرارات على نحو **مستجيب للاحتياجات** وشامل للجميع **وتشاركي وتمثيلي** على جميع المستويات

16-10 كفالة **وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية**، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

حوالي 1 من 3

في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قام بدفع رشوة في السنة الماضية للوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والمياه. يعادل هذا حوالي 50 مليون شخص.

الخدمات الرئيسية التي دفعت بها رشوة

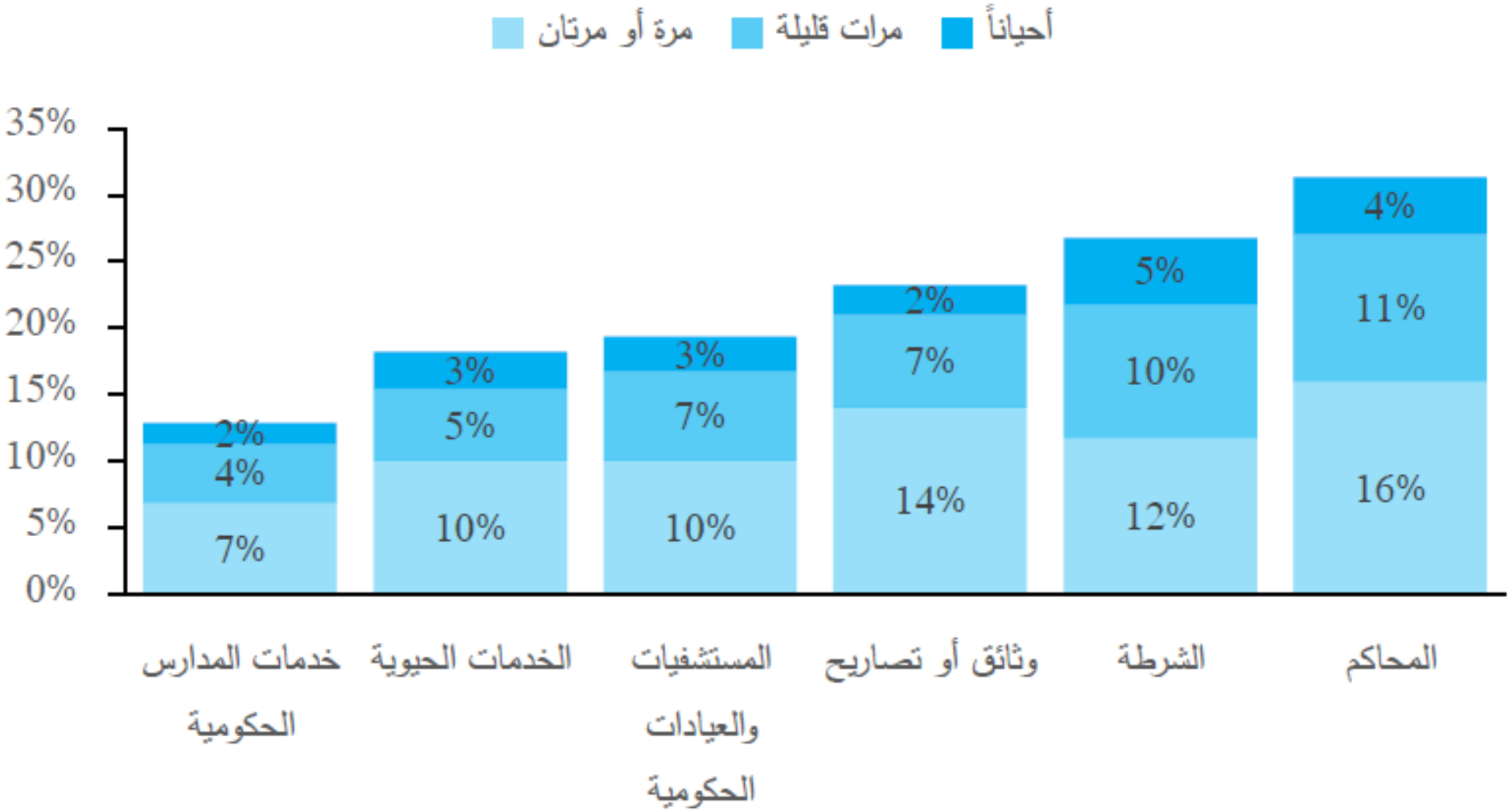

في 5 من البلدان الـ 9 التي تمت دراستها كان احتمال دفع الرشوة بالنسبة للمواطنين الأكثر فقراً أكبر من أولئك الأغنى - أحياناً بثلاثة أضعاف.

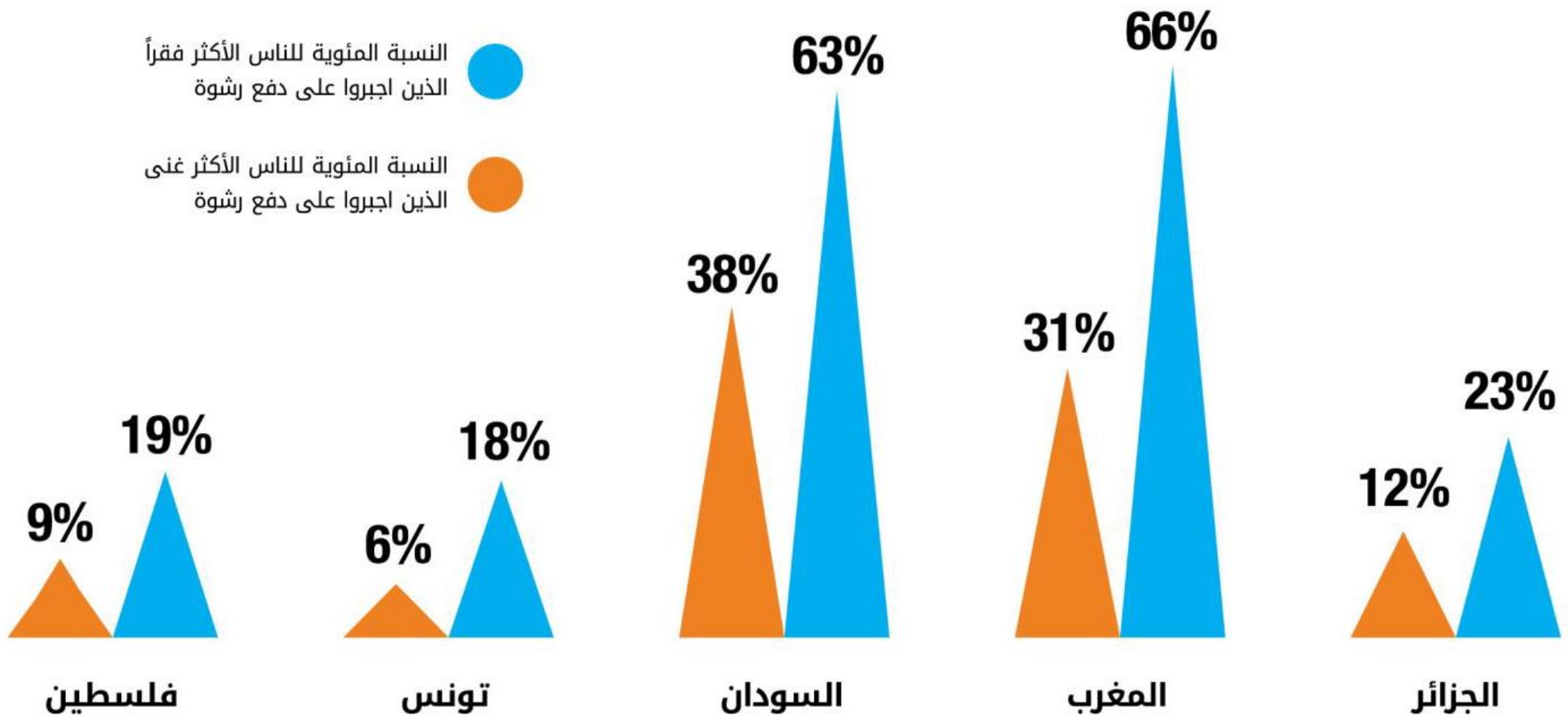

سكان المناطق الريفية هم الأكثر تأثراً

أكثر من ثلث مواطني المناطق الريفية دفعوا رشوة من أجل خدمات أساسية
مقارنة **بربع** مواطني المناطق الحضرية.

المناطق الحضرية

المناطق الريفية

بعض أهم التحديات التي توجه تمويل التنمية

1- مشكلة في تحديد الأولويات بشراكة حقيقية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص
2- إشكالية في وضع الخطط التنفيذية ورصد الموازنات
3- ضعف الرقابة والمساءلة وغياب الحريات العامة
4- ضعف في المنظومة القانونية الخاصة بالعطاءات والشراء العام وتضارب المصالح
5- ضعف في إجراءات الملاحقة وتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب
6- غياب قوانين الإفصاح عن الملكية النفعية للشركات والتي لا يعرف مالكوها الحقيقيون وتكون مسجلة في الملاذات الآمنة
7- التهرب الضريبي وضعف آليات التحصيل

شفافية الموازنات

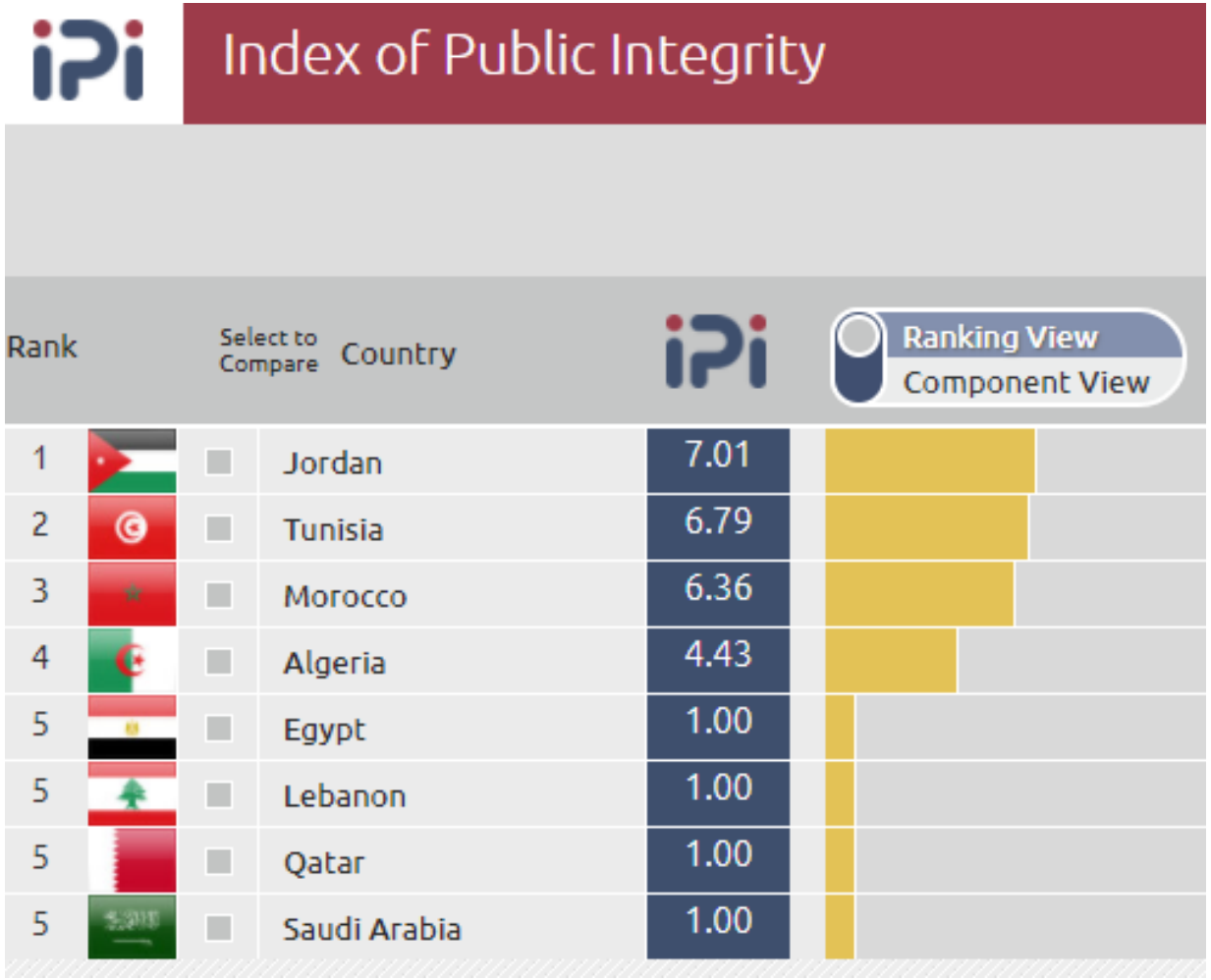

- تسهيل الوصول إلى الوثائق الخاصة بالموازنات

- استخدام المعايير الدولية في الموازنات مثل تصنيف بنود الموازنات

- استخدام الصفحات الإلكترونية لمراقبة صرف الموازنات العامة وموازنات البلديات

- المشاركة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني في الموازنات

الأموال المنهوبة

من الصعب تقدير القيمة الكلية للأصول غير القانونية حيث تم نشر تقديرات متباينة من قبل السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في في البلدان العربية والتي قدرت بعشرات المليارات.

وبالرغم من مرور أكثر من ست سنوات إلا أن عمليات الاسترداد للأموال تواجهها عراقيل كثيرة منها:

1- الأحكام القضائية القطعية

2- آليات التحقق والاستقصاء الضعيفة

3- آليات التعاون بين الدول

4- آليات ادماج الأموال المستردة ووضوح توزيعها على القطاعات المختلفة لاستخدامها في التنمية

التدفقات المالية غير المشروعة

يقدر البنك الدولي أن 2.6 ترليون يتم سرقتها سنويا بسبب الفساد وتهرب خارج بلادها

بينما تحدد منظمة النزاهة المالية الدولية أن حجم التدفقات المالية غير المشروعة من المنطقة العربية وأفغانستان وباكستان خلال السنوات 2004-2013

قدرت بحوالي 556 مليار دولار

وأحرزت **العراق** المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 16 عالميا من حيث حجم التدفقات غير المشروعة بحسب نفس المنظمة

http://www.gfintegrity.org/wp-content/uploads/2015/12/IFF-Update_2015-Final-1.pdf

بُكرَه بيذوب الثلج
وبنعرف شوللّي تحتو !!